محاولة تحليلية لأزمة اليونان المالية

الدكتورة منى يونس حسين
كلية الادارة و الاقتصاد–الجامعة المستنصرية

ABSTRACT

Greece has the highbred civilization that connected with the Greeks were Christ and followed capitalist economical system, and it is a poor country compared with the biggest capitalist countries and European countries especially. The financial crisis in 2008 influenced on Greece and try the resistance to use the fail of general budget and religion but the decrease of incomes the world depression and other things that continuation resistance of crisis so they asked help from European countries in 2010 but European hesitate but give it loans facing difficult conditions and Greece accept them to prevent out of euro and that is important subject.

Problem of research:

the crisis of Greece is epitomized fail of General budget and biggest debts can't pay them.

Hypothesis of research:

The research is studying and anlyising the debts and fail.

Methodology of research:

Dependent on the descriptive methodology for studying crisis of Greece.

Structure of research:

Research is studying two aspects . the first aspect the fail of general budget and the volume of total local production and , the second aspect is studying the debts of Greece and value of inflation. So we know that the debts is resulted in reasons are Greece 's victim.

المقدمة:

اليونان صاحبة الارث الحضاري العريق المتصل بالديمقراطية و المدنية و الفلسفة و الفكر , و اليونانيون يدينون بالمسيحية و نظام افتصادي شبه رأسمالي , وهو بلد فقير قياسا بالدول الرأسمالية الكبرى و الاوربية بشكل خاص.وجد اليونان انه أستدرج الى طاحونة الازمة العالمية 2008 فحاول المقاومة بأستخدام العجز في الموازنة العامة و الدين لكنه امام نقص الايرادات و موجات الكساد العالمي و امور اخرى عجز عن مواصلة مقاومة الازمة فطلب المساعده من اوربا مع بداية نيسان 2010 فترددت اوربا ولكنها منحت اليونان قروض مقابل شروط صعبة جدا (قبلتها اليونان) لمنع خروجها من منطقة اليورو ومن هنا تأتي اهمية هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

ازمة اليونان تتلخص في عجز كبير في الموازنة العامة و ديون كبيرة قد تعجز اليونان عن سدادها.

فرضية البحث:

اذا كان عجز الموازنه وديون اليونان مشكلة , ففرضية البحث تدرس وتحلل العجز والديون وحجمها من الناتج المحلي الاجمالي وظروف الاقتصاد اليوناني وأمكانية أيجاد وسائل ممكنة لتقليل عجز الموازنة ودفع جزء من ديونها.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة ازمة اليونان

هيكلية البحث:

البحث ينطلق من مطلبين يدرس المطلب الاول العجز في الموازنة العامة وحجم الناتج المحلي الاجمالي و البطالة , اما المطلب الثاني فيبحث في ديون اليونان ومعدل التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي ودفعات خطط الانقاذ ومحاور اخرى لها دور في تفاقم ازمة اليونان ثم نستنتج ان عجز موازنة اليونان عجزا مركبا و ان ديون اليونان هي ديون تراكمية جاءت نتيجة عدة عوامل كانت اليونان ضحيتها.

المطلب الاول – العجز في الموازنة العامة اليونانية

عانت اليونان من عجز موازنتها العامة مما شكل معظلة تستلزم الدراسة و التحليل و الاسناد النظري قدر ما يتطلب الامر .

الموازنة العامة تمثل الايرادات العامة و النفقات العامة المتوقعة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة مالية اي توضح اوجه الانفاق المتوقع في كافة المجالات العامة و تدبير الايرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات من خلال الضرائب و الايرادات الاخرى (1) , وفي حالة زيادة النفقات عن الايرادات يصبح هناك عجز في الموازنة ويوجد انواع عده من العجز فهو اما ان يكون عجزا دوريا مرتبط بالدورة و الازمة الاقتصادية و هو في الغالب مؤقت او يكون عجزا هيكليا حيث تزيد النفقات بشكل مستمر عن الايرادات نتيجة لوجود خلل هيكلي يجعل هذا العجز ياخذ فترة طويلة (2) وهناك عجزا يعتمده صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الذي يتحدد فقط في نفقات و ايرادات الحكومة المركزية (تغطية مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات) و يسمى العجز الجاري وهناك عجزا ناتج عن فوائد الدين العام ومنه العجز الناتج عن تحريك اسعار الفوائد الى اعلى تبعا لمعدلات التضخم , وايضا هناك العجز المخطط (السياسة المالية التوسعية) في حالة الركود الاقتصادي و العكس عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج تضخمي (3). وتلعب السياسة المالية دورا مهما في الحد من العجز او التعامل مع الفائض سواء كان مخططا (مقصود) او غير مخطط لإدارة النشاط ا لاقتصادي وتقليل التضخم و البطالة , او في حالة الانتعاش و الكساد. وبالنظر الى المشكلة القائمة في اليونان من عجز في الموازنة العامة وعجز عن تسديد الديون الحكومية .

---

(1) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي , مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق , دار وائل للنشر و التوزيع , الاردن \ عمان , 2007 , ص 241 – 242.

(2) عادل احمد حشيش , اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام , دار المعرفة الجامعية القاهرة 1997 , ص 348 .

(3) حسب رأي كينز

- رمزي زكي , الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث , دار سينا للنشر , القاهرة , 1992 , ص 105 – 107 .
- جيمس جوارتيتي و ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , دار المريخ , الرياض 1999, ص 307 – 308.
- أدوين مانسفيلد و ناريمان يهرافيش , علم الاقتصاد, مركز الكتب الاردني, الاردن,1988,ص330-331.

جدول (1) الموازنة العامة لليونان للأعوام 2001 – 2011

السنة / الفئة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الايرادات العامة مليار يورو(1)	59.8	63.0	67.2	70.5	75.2	81.8	90.9	94.8	88.6	90.2	88.0
الايرادات العامة% من ن.م.أ	40,9	40.3	39.0	38.1	39.0	39.2	40.8	40.7	38.2	39.7	40.9
النفقات العامة مليار يورو(2)	66.3	70.6	77.1	84.3	86.0	94.4	106.0	117.9	124.6	114.1	107.7
النفقات العامة % من ن.م.أ	45.3	45.1	44.7	45.5	44.6	45.2	47.6	50.6	53.8	50.2	50.1
عجز الموازنة % من ن.م.أ	-4.5	- 4.8	- 5.6	- 7.5	- 5.2	- 5.7	- 6.5	- 9.8	- 15.6	- 10.3	- 9.1
مقدار العجز مليار يورو(3) 1-2=3	-6.5	-7.6	-9.9	-13.8	-10.8	-12.6	-15.1	-23.1	-36.0	-23.1	-19.7

– Eurostat, Govevn ment Finance staticties , 2009

تقرير مؤسسة البحوث الاقتصادية و الصناعية (IOBE) حول الاقتصاد اليوناني ديسمبر 2009. نقلا عن ميخالس فاليسلباذسن , بيئة الاستثمار و الاعمال في اليونان , دراسة تصدر عن الغرفة العربية اليونانية للتجارة و التنمية, مؤسسة البحوث الاقتصادية و الصناعية (IOBE) اثينا 2010 , ص ص 6–7–10–11–44

– خطة برنامج الاستقرار و التنمية القائم على التحديث , وزارة المالية اليونانية 2010.

- Economic forecast Autumn 2009 , European covernment, November 2009, Ecomomic out look, no,86,OECD. November 2009.
- The Economic Adjustment program me for Greece, European ,(fifth Review- October 2011).
- Eurostat ,General government grossdebt April 2012.
- Real GDP growth rate- volume, pereentage change on Eurostat, previous year April 2012

– اوربا تقرر مساعدة اليونان لانقاذ اليورو 2011

http://www.al.khbar.com\node\35726

Government revenue, expenditure and main aggregates, Eurostat April 2012

ن.م.أ = الناتج المحلي الاجمالي.

و استنادا الى جدول (1) نجد ايرادات اليونان بالرغم من انها متصاعدة نحو عام 2008 ثم متذبذبة في العامين التاليين الا انها منخفضة عموما و لا تغطي النفقات و التي عمل فيها الاقتصاد ضمن الناتج المتوقع فكان العجز ممتد طول مدة الدراسة و يمثل العجز الهيكلي(1) ومن الجدول ايضا نجد نسبة الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي ظلت ثابتة تقريبا طول فترة الدراسة بالرغم من وجود بعض الارتفاع عام 2008 و بالرغم من ارتفاعها عام 2001 عما وصلت اليه عام 2011 مما يعني ان تلك الزيادات في الايرادات هي زيادات نقدية و ليست حقيقية و الامر نفسه نلاحظه في حجم النفقات على الرغم من انها متصاعدة من 2001 حتى 2011 الا ان نسيتها من الناتج المحلي الاجمالي ظلت متقاربة طو مدة الدراسة. ومن مراجعة حجم العجز في الموازنه العامة فانه ارتفع عند عام 2004 ليصل الى (13.8) مليار يورو على اثر زيادة الانفاق العام على الاولمبياد فوصل الى (11) مليار يورو انفقتها الحكومة على بناء مطار دولي و مترو للانفاق (2) و رافق ذلك انفاق باذخ و ترف حكومي (3) على الرغم من ان وزارة الاقتصاد اعلنت ان ميزانية الاولمبياد هي (4.4) مليار يورو وتكاليف الامن 600 مليون يورو(4) ولكن العجز في الموازنة العامة استمر بالارتفاع الى (23 ثم 36) مليار يورو تقريبا بين عامي 2008–2009بسبب الازمة العالمية و التي ادت الى انخفاض شديد بالسيولة مما دعى الى اقرار خطة دعم السيولة في الاقتصاد لمواجهة اثار الازمة العالمية بقانون (3723) في عام 2008 لتأمين (11.4) مليار يورو مع نهاية نوفمبر 2009 (5) مما يشير الى نوع اخر من العجز في الموازنة العامة وهو العجز الدوري. و الذي افرزته الازمة العالمية . اما العجز الجاري فقد تقدم ان النفقات الحكومية قد تصاعدت سنة بعد سنة رغم ثبات نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي تقريبا. وان تواجد ثلاث انواع من العجز في اليونان يجعل منه عجزا مركبا اذا علمنا ان هناك عجزا رابعا وهو عجز الفوائد سنأتي على تحليله لاحقا. الا ان العجز الثلاثي يعود الى:

1. <u>انخفاض الناتج المحلي الاجمالي:</u> وفقا للجدول (2) فلقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي ما بين 2007 حتى 2011 و معنى هذا:
   أ. تراجع المكونات الاساسية الكلية للناتج(الاستهلاك, الاستثمار,الواردات.....الخ).
   ب. ومعنى هذا ايضا انخفاض الطلب الخارجي مما يشكل عجزا في ميزان المعاملات الجارية ثم العجز بالحساب الجاري ومن ثم انخفاض مايدخل لليونان من عملات صعبة حيث وصل العجز في ميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى 19.1% عام 2008 بينما وصل العجز في ميزان المعاملات الجارية الى (13.7%) لنفس العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(6).

(1) بول اي ساموبلسون ووبليام دي هاوس, علم الاقتصاد ,مكتبة لبنان ناشرون, بيروت , 2006, ص754.
(2) http://www.olympic.org/altens.2004 summerolympics.
(3) ثناء فؤاد عبد الله , اوربا تعاملت مع ازمة اليونان تحت شعار (انا ومن بعدي الطوفان),جريدة القاهرة الاسبوعية, وزارة الثقافة المصرية, العدد , 630, في 30\7\2012.
(4) جريدة الشرق الاوسط الدولية, العدد 8760 لندن في 22 ديسمبر 2008
(5) ميخالس فاسيلياذس, مصدر سابق, ص627
(6) المصدر السابق نفسه ص ص .4 -5

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي لليونان و معدل البطالة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي \ مليار دولار	معدل البطالة %
2007	341,899,439,480	8,3
2008	341,187,719,027	7,7
2009	321,795,189,414	9,2
2010	301,083,295,491	10
2011	294,339,000	16,6

المصدر: تقرير البنك الدولي 8008 , 2011

- The world bank, world development Indicators database. 1 july, 2009 Gross domestic product 2008, 2011.
- Real GPD growth rate . volume : pereentage change on Eurostat, previous year, April 2012 and Eurostat. Retrieved 19 october 2011.

– تقرير مكتب الاحصاء الاوربي Eurostat 2009,2010,2011, 2012.

ج. ومعنى ذلك انخفاض واضح في النشاط الانتاجي وهذا يقود الى ارتفاع معدل البطالة وبالتالي انخفاض في معدل التضخم و دخول الاقتصاد في حالة ركود.

د. وهذا يدل ايضا على تدهور كل من الزراعة و الصناعة و السياحة (1). ففي الجانب الزراعي فلقد وافقت اليونان منذ انضمامها الى الاتحاد الاوربي عام 1981 على شروط الانضمام والتي تتضمن التخلي عن زراعة استراتيجية مهمة كالزيتون و الحمضيات و تركها الى ايطاليا و اسبانيا و التخصص بزراعة الزهور , كذلك ترك تربية الماشية لهولندا تحت ذريعة التخصص فقدت اليونان قطاعات مهمة كذلك الحال في الجانب الصناعي فأن مجمل الاستثمارات تمت في مشروعات تخدم دول رأس المال دون الاخذ بنظر الاعتبار قدرة اليونان على سداد المستحقات المترتبة عليها جراء تلك المشروعات مما خلق عدم الكفاءة الاستثمارية و ادى الى حصولها على تقيم سلبي عام 2009 حيث انخفض الاستثمار بنسبة 14% عما كان عليه عام 2007 وهذا يعود الى المشاكل المزمنة في اليونان منها:

1. البروقراطية و الفساد الاداري.
2. السياسة الاقتصادية الغير فعالة.
3. متاهات تشريعية.
4. الاجراءات الطويلة للمعاملات الاقتصادية و التي تزيد التكاليف.
5. عدم المرونة في اسواق المنتجات و سوق العمل.
6. حماية منخفضة للمستثمرين.
7. فقدان قدرتها التنافسية مقارنة بالصناعات الاوربية حيث فقدت حصتها في السوق المحلية و الاوربية بعد دخولها الاتحاد الاوربي و خضوعها لشروط الانضمام مما ترتب عليه انخفاض عائدية الاستثمار و جدواه

- (IOBE) مصدر سابق.

(1)- المصدر السابق نفسه ص ص 22-24-ص 44.

الاقتصادية.اما السياحة ,فبعد الازدهار السياحي في عام 2008 و الذي وصل فيه عدد السياح الى 19.3مليون سائح وشكلت السياحة 18.2% من الناتج المحلي الاجمالي و شغلت 840.000 وظيفة مثلت 19% من قوة العمل (1) عادت السياحة الى التدهور لعدم تحديث البنيه السياحية مقابل نمو بعض المراكز السياحية المنافسة في اوربا الشرقية و تركيا و تونس ومصر (2) ذلك ادى الى زيادة معدلات البطالة و وفقا للجدول (2) وصلت الى 16.6% عام 2011.

2. انخفاض الايرادات و زيادة النفقات جاء من :(3)

أ.انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب :

1. عجز الدولة عن جمع الضرائب و التهرب الضريبي حيث يوجد اكثر من 965 الف حالة تهرب ضريبي من الاطباء و المحاميين و اصحاب المهن الحرة.
2. التسيب الاداري.
3. انخفاض عدد المؤسسات و الدخول الخاضعة للضريبة بسبب تصفية و انهيار الصغيرة و المتوسطة منها بسبب الازمة العالمية مرة . ومرة ثانية بسبب خطط التقشف .
4. اتجاه رؤس الاموال الى المشاريع الغير خاضعة للضريبة كالمضاربة .
5. وجود تباينات للدخل الخاضع للضريبة و تساوي القيم بين البيع و الشراء.
6. وجود محاسبة ضريبية مستقلة و اعفاءات للدخل الشخصي و ارباح الشركات.
7. عدم اختلاف معامل الضريبة على الارباح الموزعة و غير الموزعة و عدم وجود تدرج في الشريحة الضريبة حسب الارباح.
8. عدم وجود نظام رقابي و محاسبي للالتزامات الضريبة.
9. عدم وجود قانون للضريبة جديد يقلل من التكلفة الادارية ويزيد من الشفافية في البيانات و الذي يعتمد على نظام الدفاتر و عدم اعتماد الوسائل الحديثة مثل الالكترونيات في جمع البيانات و المعلومات و التحصيل الضريبي.
10. عدم اشراك المصارف و الجهات المتخصصة المهنية في جمع الضرائب و المعلومات و البيانات ولم توضع لوائح تحدد حجم الضريبة على كل مبلغ.

(1) Nights spent in tourist accommodation establishments- regional annual data, http://epp.eurostat.ee,

Europa. en /(2010). Retrieved 19 May 2011

(2) عبد اللطيف درويش, استاذ الاقتصاد و التنمية بجامعة اثينا في اليونان, الازمة المالية اليونانية.... جذورها وتداعياته (دراسة), مركز الجزيرة للدراسات , السعودية 11 \يونيو\2012 .

(3) ميخالس فاسيلياذيس , مصدر سابق ص ص 41-43

جدول (3) مقارنة الرواتب و المعاش التقاعدي بين المانيا و اليونان

الفئات	اليونان	المانيا
المعاش التقاعدي	80%	46%
مدفوعات المعاشات التقاعدية في السنة	14	12
زيادات المعاشات 2004	3%	0%
زيادات المعاشات 2005	4%	0%
زيادات المعاشات 2006	4%	0%
الحد الادنى للمعاشات	445	600
اعلى راتب	2538	2100
سن التقاعد للرجال	65	65-67
سن التقاعد للنساء	60	65-67

Eurostat statistics , OECD,2009

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية \ مكتب اللاحصاء الاوربي \ 2009

-http://www bld. de\BILD\politik\ writ…….den – hilfe. html

ب. زيادة النفقات يعود الى:

1. الانفاق العالي على التسليح (1).
2. الاعباء المالية الكبيرة لتسديد الديون و التي سنتحدث عنها لاحقا (2).
3. عودة اعداد كبيرة من ابناء الجاليات اليونانية في دولة الاتحاد السوفيتي سابقا مما ترتب عليه اعباء اقتصادية اضافية على مؤسسات الدولة وصناديق التأمين (3).
4. التقاعد المبكر و المعاشات المرتفعة بتكلفة بلغت 550 مليون يورو و صرف مكافأة لبعض الموظفين وصلت الى 1300 يورو شهريا (4) حيث بلغ موظفي القطاع العام الى 636.188 و موظفي العقود 69.788. و استنادا الى جدول (3) ومن المقارنة بين المانيا اكبر اقتصاد صناعي و اليونان من حيث التقاعد و الرواتب نجد ان كافة المتغيرات مرتفعة لدى اليونان وهناك زيادات مستمرة للرواتب و المدفوعات التقاعدية اكثر عدد في السنة و كذلك التقاعد المبكر و نسبة التقاعد من الراتب الاصلي, مما يؤكد حجم الانفاق الكبير على هذه الفقرة من الموازنة.
5. وهناك مصدر اخر يذكر ان عدد موظفي القطاع العام لليونان ذات العشرة ملايين و نصف يبلغ 1.250 مليون اي حوالي 22% من مجموع القوى العاملة و ان الراتب الشهري في القطاع العام 900 يورو اي 1200 دولار (5)

---

(1) (2) (3) عبد اللطيف درويش, مصدر سابق ص 1-2.

(4) ثناء فؤاد عبدالله , مصدر سابق, ص 3.

(5) كوستانديوس ميخالوس , رئيس غرفة تجارة اثنا, في مقابلة مع الجزيرة نت اجراها شادي الايوبي اثينا, 2011.

المطلب الثاني – ديون اليونان ومحاور أخرى

المشكله الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد اليوناني وهو حجم الدين العام المرتفع الذي وصل الى 165.6% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 وفقا لجدول(4) وهو أكبر من مما تسمح به أتفاقيه ماستريخت للاتحاد الاوربي والذي حددته 60% من الناتج . ونلاحظ أن الدين العام يتصاعد كلما أقتربنا من عام 2011 وبدأ النمو السالب للناتج المحلي الاجمالي عام 2008 بشكل متصاعد مما يؤكد ما جاء به جدول (2) والذي يشيرالى أنخفاض الناتج تصاعديا نحو عام 2011 وهذا يفسر لنا أنخفاض معدل التضخم قياسا بباقي بلدان العالم .أن حجم الدين المرتفع وما يترتب عليه من أقساط وفوائد دين كبيره يضغط بشكل مباشر على الموازنه العامه ويعرقل أي أصلاحات ماليه لتخفيض عجزها . بل ويفشل أي خطط للتحفيزالاقتصادي وهويشيرالى نوعية السياسات التي أتبعت في سنوات الوفره الماليه وسهولة الحصول على التسهيلات الائتمانيه من المؤسسات الاوربيه والتمويليه مما ضاعف من الديون المترتبه على اليونان وينذر بالعجز .

***جدول* (4)** ديون اليونان ونسبة التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي للاعوام *2001-2011*

ن.م.أ = الناتج المحلي الاجمالي

البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام (ملياريورو)	*151.9*	*159.2*	*168.0*	*183.2*	*195.4*	*224.2*	*239.3*	*263.3*	*299.7*	*329.5*	*355.6*
الدين نسبه الى ن.م.ا	*103.7*	*101.7*	*97.4*	*98.6*	*100.0*	*106.1*	*107.4*	*113.0*	*129.4*	*145.0*	*165.3*
التضخم السنوي (%)	*3.7*	*3.9*	*3.4*	*3.0*	*3.5*	*3.3*	*3.0*	*4.2*	*1.3*	*4.7*	*3.1*
النموالحقيقي في ن.م.ا سنوي (%)	*4.2*	*3.4*	*5.9*	*4.4*	*2.3*	*5.5*	*3.0*	*- 0.2*	*- 3.3*	*- 3.5*	*- 6.9*

المصادر: *- Greece a cetivates €45bn Eu/IMF loans*

- تقريرالمفوضيه الاوربيه , قروض اليونان *2012* وموقعها :-

- hHP:\\ee.europa.eu/economy-Finance/euborrower/greek-loanFacility/index en.htm

– تقرير مكتب الاحصاء الاوروبي *.Eurostat 2012*

عن السداد مما يعني أن اليونان تعاني من العجز الرابع وهو العجز الناتج من فوائد الدين . وبعد فضائح الاختلاس المالي من قبل مسؤولين في الدوله اليونانيه وأرتفاع العجز والانفاق والدين العام عام 2009 استقالت الحكومه وجاءت الحكومه الاشتراكيه التي حققت في حجم الدين العام وأعلن عن 300 ملياريورو آنذاك على الرغم من الحكومه قدمت تقريرا الى Eurostat عام 2009 وصل الى 5% من الدخل القومي وأكتشفت Eurostat الكثير من الاخطاء فأعادت الحكومه التقرير بعجزمقداره 12.5%من الدخل القومي(1) وهذا بالطبع أدى الى عدم الثقه بتقاريرالحكومه لذلك نشيرالى مصدرأخريفصل الديون اليونانيه بالشكل التالي(2):-

1 – 270 مليارىورو ديون القطاع العام .
2– 30 يورو ديون حكوميه داخليه على شكل سندات لقطاع التأمين .
3 – 25 مليارىورو قروض معطاة بضمان القطاع العام 80% منها غيرقابله للسداد أو الاسترداد
4 – 8 مليارىورو ديون لمؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدوله .
5 – 1.7 مليارىورو على شكل سندات والتزامات وأستحقاقات للأدارات المحليه كديون على الدوله .
6 – 1 مليارىورو ديون أخرى .
7 – 300 مليارىورو عجز لمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2006–2005
8 – 280 مليارىورو ديون الشركات والافراد للبنوك .
9 – 28 مليارىورو تم تقديمها للبنوك خلال الازمه العالميه على شكل ضمانات
10– وفي عام 2012 سجل الدين الخارجي 500 مليارىورو تصل أعباءه السنويه 22 مليارىورو .

فلوجمعنا الفقرات من 1 الى 9 تصل الى 948 مليارىورو أي 400% من الدخل القومي زائدا الدين الخارجي. ومهما كان أختلاف بيانات تلك الديون فهي تفوق قدرة الاقتصاد اليوناني وتعوق عملية الايفاء بأعباء تلك الديون . مماتقدم نجد أن الحكومه اليونانيه كانت ضحيه للضمانات التي لاتسترد ولمجموع الدعم الذي قدم من قبل أوربا على أنه دعم للقطاع الخاص تم أحتسابه على أنه دخل حكومي . أذا علمنا أن أوروبا تقدم القروض تحت مسمى حزمة الانقاذ بمعنى أنها تسدد الديون بالديون وكأنها تعطي تلك القروض لتمشية أمور الدوله اليونانيه وليست منح أنقاذ بل قروض وعليها فوائد وشروط سميت بالتقشف وموافقة الدائنين على أعادة هيكلة الديون اليونانيه لتخفيضها حتى تصل الى 120.5% من الناتج المحلي الاجمالي مع عام 2020 وضمن حزمة الانقاذ الاولى تم وضع أجراءات أكثرتشدد بتقليل أجمالي النفقات العامه على الاجوروالرواتب من 1% الى 5.5% عبرتجميد رواتب الموظفين وتقليص مكافأة العمل الاضافي وبدلات السفر وقد وافق البرلمان اليوناني على توفير4.8 مليار يورو من خلال رفع الضرائب على القيمه المضافه وعلى السيارات المستورده والمحروقات . على أن يقوم الاتحاد الاوربي بمنح قروض بمبلغ 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات بمعية صندوق النقد الدولي بواقع (80 مليار يورو من الاول و30 مليار يورو من الثاني) وحزمة الانقاذ الثانيه بمبلغ (130) مليار يورو تدفع بشكل دفعات موزعه كما في جدول (5) أضف الى ذلك فرضت عليها تسريح (150000) موظف من القطاع العام مع خفض الانفاق العسكري وتبني عمليه الخصخصة والاصلاح الضريبي ضمن برنامج الاستقرار والتنميه في أطار خطة دعم اليونان (3) .

(1) المفوضية الاوربية , قروض اليونان , مصدر سابق .
(2) عبد اللطيف درويش , مصدر سابق , ص ص 2-3
(3) المفوضية الاوربية , قروض اليونان , مصدر سابق

ونسجل مايلي :-

جدول (5) القروض الممنوحه لليونان حتى ديسمبر *2011* ملياريورو

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو ملياريورو	صندوق النقد ملياريورو	المجموع
الدفعه الاولى	مايو2010	*14.5*	*5.5*	*20.0*
الدفعه الثانيه	سبتمبر2010	*6.5*	*2.6*	*9.1*
الدفعه الثالثه	ديسمبر2010 يناير2011	*6.5*	*2.5*	*9.0*
الدفعه الرابعه	مارس 2011	*10.9*	*4.1*	*15.0*
الدفعه الخامسه	يوليو 2011	*8.7*	*3.2*	*11.9*
الدفعه السادسه	ديسمبر 2011	*5.8*	*2.2*	*8.0*
المجموع	ملياريورو	*52.9*	*20.1*	*73.0*

- تقرير المفوضيه الاوربيه , قروض اليونان 2011 -2012

- hHp:\\ee.europa.eu/economy Finance/eu-borrower/greek-loan Fncilitylindex en-him

1- من متابعة جدول (5) نلاحظ أن الدفوعات قليله ولاترتقي لتغطية نفقات دوله ولاتساوي الضجه الكبيره التي أثيرت حولها(الاجتماعات والشروط - - - - الخ)

2- الشروط التي فرضت كأنها شروط دوله منتصره على دوله خاسره في الحرب ولايوجد أمام اليونان سوى الموافقه عليها .

3- تلك الشروط بدل من أن تحل مشكله ديون اليونان زادت ديونها وبفوائد وشروط ورقابه .

4- شروط التقشف حول رفع مستوى الضريبه والحد من التهرب وعدم صلاحية المناخ الاستثماري لانخفاض الارباح أدى الى هروب رؤوس الاموال من اليونان الى قبرص في أكثر من 90 ملياريورو والى سويسرا في أكثرمن 600 ملياريورو قاد الى أنخفاض السيوله والقدره على الائتمان (1) وخروج الشركات الاجنبيه واليونانيه الى دول أخرى . أضافه الى هجرة الكفاءات اليونانيه الى ألمانيا ودول أوربيه أخرى وأستراليا (2) .

5-ان عملية الانقاذ تمت بأبدال السندات القائمه بسندات جديده ذات أصل دين وفائده أقل حيث يتم تسديد أقساط الديون بديون جديده بدلا من تسديدها نقدا وهذا يعني أن (1) :

أ- أصحاب الديون اليونانيه سوف يحصلون على مبالغ أقل مستحقه لهم

ب- ولأن سندات اليورو اليونانيه هي بديل عن سندات اليورو التي تصدرها دول أخرى فأن مستوى سعرالفائده لم يرتفع حتى بدأت الاسواق تستشعر الخوف من عدم السداد فبدأت أسعار الفائده بالارتفاع .

(1) عبد اللطيف درويش , مصدر سابق ص 5 .

(2) مارتن فيلد شناين , أستاذ العلوم الاقتصاديه في جامعة هارفورد , لماذا ستتوقف اليونان عن سداد ديونها , الصحيفه الاقتصاديه الالكترونيه , العدد 6045 في 30/4/2010 .

ت- أن الجمع بين قروض أوربا وقروض صندوق النقد الدولي سيوفر السيوله مقابل قبول اليونان التقشف وأنحدار الناتج المحلي الاجمالي والبطاله وأنخفاض معدل النمو .

ج- أن أبدال السندات اليونانيه (الديون) بسندات أوربيه سيجعل التعامل مع أوربا ككل بدل من اليونان حيث الالتزام والسداد مماترتب عليها قبول الشروط القاسيه التي فرضتها كحل من أوربا وصندوق النقد الدولي .

6- تتضمن خطة التقشف خفض عجز الموازنه 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتطلب أقتطاعات كبيره من النفقات العامه وزياده في الضرائب بهدف الايفاء بألتزامات اليونان امام شروط دائنيها والذى سيؤدي الى أنخفاض مستوى معيشة اليونانيين جراء أجراءات التقشف والتي طالت حتى رواتب المتقاعدين .

7 – المعروف أن السندات الالمانيه تجد أقبالا كبيرا بالرغم من أنخفاض سعر فائدتها الى 2% سنويا الا أنها مفضله بسبب ضمانات الدوله الالمانيه عليها لذلك تم مبادلة السندات اليونانيه بالالمانيه لتخفيف حجم الدين اليوناني (2) .

8 – وعادة تقوم الدول المتعثره اقتصاديا بتوفير احتياجاتها الماليه بشراء السندات من الاسواق الماليه في دول اليوروبفائده عاليه تصل الى 7% ممايجعل الشك كبير فيها لعدم وجود ضمانات عليها (3) .

9 – تلك الشروط جعلت اليونان تلجأ الى خصخصت القطاع العام لجمع مايمكن من المبالغ لسداد جزء من الديون ورغم أنها باعت الكثير من المنشآت الحكوميه الا أنها لم تستطع تسديد تلك الديون التي تكبر بفوائدها

10 – ان شروط خطة الانقاذ وضعت اليونان تحت المراقبه من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي

11 – أن تلك الشروط هي من أحد أسباب الازمه ولايمكن لها أن تخرج البلاد الى التعافي بل تدخله في دوامه لاتنتهي من الديون .

12 – الديون اليونانيه وخطة أنقاذ أوربا لها من قبل البنك الاوربي وصندوق النقد جددت المخاوف من أمكانية وجود تعارض بالمصالح الا أن الكثير يعتقد أنها تحقق مكاسب من خلال تعاملهم مع كيان واحد أوربي (4) .

13 – أن ديون اليونان الخارجيه ستنقل الأعباء الى أجيال المستقبل لان عليهم دفع الفوائد ويعني تضحية الجيل الحالي بالسلع والخدمات لان اليونان المقترضه ضيعت فرصه أستهلاك هذه السلع والخدمات بسبب التقشف لسداد الدين (5) .

---

(1) ما رتن فيلد شناين , مصدر سابق
عبد اللطيف درويش – مصدر سابق

(2) حنا آدم , آثار الازمه الماليه تعود مجددا الى منطقة اليورو , أبناء موسكو في 16/1/2012 .

(3) المصدر السابق نفسه

(4) – جوزيف دانيا لزوديفضد فانهوز , أقتصاديات النقود والتمويل الدولي , ترجمة محمود حسن حسين ومراجعة ونيس فرج عبد العال , دار المريخ, الرياض , 2010 , ص 243 .

(5) – أدوين مانسفيلد وناريمان بيهرافيش , مصدر سابق , ص ص 338-339 .

14 – الازمه الماليه العالميه 2008 ساهمت في نزع الثقه بين المؤسسات الماليه مما أدى الى عدم التعاون بينها في مجال منح الائتمان مما ترتب على ذلك شحه واسعه في السيوله النقديه بالاسواق العالميه وأستوجب ضخ كميات من النقود الى الاسواق من خلال طبع العمله أو الاقتراض مع تخفيضات متتاليه بسعرالفائده (1) .

ولكن هذه الاجراءات لم تحمي اليونان ولم توفر لها السيولة الكافية لامتداد اثارتلك الازمة الى كافة مفاصل الاقتصاد اليوناني استنادا الى انخفاض مؤشراتها الذي بدأ بعد 2008 حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي حسب جدول(2) وحسب جدول (1) فأن عجز الموازنة بلغ رقم قياسي في هذا العام و كذلك الديون حسب جدول (4).

محاور اخرى ساهمت في احتدام ازمة اليونان :

1. ان لليونان مصادر اخرى للثروة وهي مناجم الفضة و الرصاص الواقعه في الركن الاقصى من شبه جزيرة اثينا في منطقة تسمى مارونيا و فيها نوع جديد من المعدن الخام مازال كثير الانتاج منذ القرن الخامس (2) فأين ذهبت موارد هذا المنجم و المناجم الاخرى؟ هذا العامل يضاف الى العوامل الاخرى المهملة في الاقتصاد اليوناني .
2. دور وكالات التصنيف فلقد لعبت تلك الوكالات دورا فاقم من حدة الازمة اليونانية عندما وضعت وكالة ستاندرد انديورز اليونان في مرتبة(عالي المخاطر) مبررة قرارها على الشك في قدرتها على سداد ديونها و احتمالية ان تتخذ اليونان خطوات بإعادة شروط ديونها التجارية و الحكومية وفشل اليونان في تحقيق اهدافها المالية (3) اضف الى ذلك تخفيض التصنيف الائتمان لليونان من قبل وكالة موديز* معللة ذلك بتباطئ اعادة هيكلة ديون اليونان القصيرة و المتوسطة, ان ذلك خلق هلع في الاسواق و زاد من حدة ازمة اليونان و زاد من تقلبات اليورو و رفع سعر الفائدة على السندات اليونانية (4) حيث تستخدم البنوك و المستثمرين درجات التصنيف الائتماني لتقرر في ضوئها كم من المال يمكن اقراضة للمقترضين وهذا التخفيض لليونان كالقشة التي قسمت ظهر البعير مما يدعو الى التسائل (اذا ما كانت هي من خلق الازمة)
3. دور اوربا في تفاقم ازمة اليونان. و المعروف ان كثير من دول اوربا تعاني من ديون وعجز في الموازنة العامة و بطالة مرتفعة مثل فرنسا و اسبانيا فالعجز في الموازنة اكبر و البطالة اعلى حيث بلغت في اسبانيا 20% عام 2010هذا من جهة ومن جهة اخرى التباطئ في مشاركة اليونان في حل ازمتها ومد يد العون لليونانين و خصوصا المانيا فلقد ترددت كثيرا وعندما وافقت خسر ائتلاف يمين

(1) – سالم محمد عبود , الازمه الماليه العالميه ومستقبل اقتصاديات الحياة , دار الدكتور للطباعه والتنضيد الالكتروني , بغداد , 2011 , ص 90 .

(2) الفردزيمون, الحياة العامة اليونانية السياسية و الاقتصاد في اثينا في القرن الخامس, ترجمة عبد المحسن الخشاب, المركز القومي للترجمة , القاهرة ,2009 ,ص ص484 -485.

(3) منطقة اليورو تواجه عواقب خفض التصنيف الأئتماني و تجدد ازمة اليونان, المجلة الاقتصادية الالكترونية, الشركة السعودية للأبحاث و النشر, العدد 6670 في 15 يناير2012.

•اعلن التلفزيون الالماني الناطق بالعربية في 25\7\2012 عن تخفيض التصنيف الائتماني لألمانيا وتسائل (لماذا تركز وكالة التصنيف على المانيا و اوربا وتترك بريطانيا و امريكا بالرغم من ان مشاكلهما الاقتصادية اكبر واعمق)

(4) عبد الستار بركات, موديز تخفض التصنيف الائتماني لليونان, صحيفة الاهرام, العدد 45744السنة 136 في 14 مارس2012.

الوسط الحاكم الانتخابات المحلية (1) ومن ناحية ثالثة اوربا عاقب اليونان على اخفاء المعلومات الحقيقية عن اقتصادها خصوصا عندما علمت باتفاقها مع بنك جولدمان ساكس الامريكي لاخفاء بعض ديون اليونان الحكومية عن المفوضية الاوربية مما ادى الى مراجعة شاملة لبيانات العجز اليوناني و قد اظهرت تلك المراجعة تراكم العجز السنوي الى ان وصل عام 2009 نحو 15.6% من الناتج المحلي الاجمالي (2), ان ذلك ساهم في اضطراب الاسواق الاوربية و رفع سعر الفائدة على السندات اليونانية الى 18% لمدة سنتين بحيث اصبحت لا تساوي شئ لذلك و نظرا لزيادة عرضها(بيعها) للتخلص منها وتجنب الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمتها(3) لوجود العلاقة العكسية بين سعر السند وسعر الفائدة عليه فيفضلون الاحتفاظ بإموالهم سائلة على الاحتفاظ بتلك السندات(4).

4. دور الاعلام , فلقد ساهم الاعلام بنقل الاخبار بشكل سريع الى زياده قلق الاسواق والمستثمرين وأبعاد فرص ايجاد مقرضين جدد لليونان دون شروط وهروب رؤوس الاموال منها وزيادة سحب الاموال من المصارف وخلق أزمه سيوله كبيره جدا مما يدعو الى نفس التساؤل السابق في النقطه (ثانيا) وتساؤل آخر لما التركيزعلى أحتمالية خروج اليونان من منطقة اليورو والدفع بذلك الاتجاه وفق التحليلات الاعلاميه . هل الهدف حل مشكلة اليونان بالعوده الى الدراخمه وتعويمه والاستفاده من الفروقات أم الهدف تفكيك منطقة اليورو؟ أم جعل اوربا تتحمل كل تبعات أزمة 2008 وكل آثارها ؟ أم أن الازمه العالميه لم تنتهي بعد وكل دوله تحاول دفعها بعيدا عنها بكل الوسائل ؟ لانستطيع الاجابه عنها , فهناك حروب تجاريه خفيه والخوف أن تمتد لتصبح حروب سياسيه عسكريه فتجرالعالم الى الكارثه .والسؤال الاخير , خلق جو من التوقعات المتشائمة من مصلحة من ؟ألم تكن المضاربة سبب أزمة 2008 ؟

فلماذا نستمر في انعاشها بتلك التوقعات ؟

5. دورالسياسه الماليه في اليونان . ونفسرها بالشكل التالي :-

أ- التغييرفي الانفاق والضرائب دون أن يرافقه تغيير في عرض النقود , فعندما مولت الحكومه اليونانيه الانفاق العام عن طريق أصدار الاوراق الماليه وبيعها للجمهور للتوسع في مشترياتها من السلع والخدمات أدى ذلك الى زيادة الدخول الفرديه المعده للاتفاق والى زيادة الموجودات لدى الافراد وأرتفاع نسبه السندات الى الدخل او الثروه مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك نتيجه لزيادة الدخل الكلي فيقود الى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات وتقل حجم الارصده النقديه لغرض المضاربه ثم الى أرتفاع سعر الفائده و أنخفاض الانفاق الخاص . وأن استمرار الزياده في عجز الموازنه أدى الى عزوف الافراد عن شراء السندات الحكوميه عند مستوى اسعار الفائده السائد لذلك ترتفع سعر الفائده لاقناع الافراد بالتنازل عن السيوله وشراء السندات فينخفض الدخل الكلي بسبب ارتفاع اسعار الفائده التي تؤدي الى انكماش الانفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري (5) .

---

(1) ثناء فؤاد عبدالله , مصدر سابق ص ص 3-4 .

(2) Eurostat , Ibid .

(3) حسن سوالمه , أزمه اليونان , سوق عمان للاوراق الماليه في 2012/5/29
http:// /www.ammun . stock.com

(4) عوض فاضل , النقود والبنوك , دار الحكمه للطباعه والنشر , الموصل , 1990 , ص 547 .

(5) عوض فاضل, نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية و المالية و الاقتصادية ,طباعة جامعة النهرين, بغداد,2003,ص ص 518-521.

ب–بما أن اليونان ضمن منطقة اليورو فالبنك المركزي فيها غير قادر على ان يشتري السندات الحكومية ليحول دون ارتفاع سعرالفائدة لكي يزيد عرض النقد ويوفرللحكومة سيولة فحتى لو اشترتها المصارف المحلية فأن استمرار اصدار السندات سيزيد من عرض النقد(1) وسنصل الى ما وصلنا اليه في النقطة (أ) طالما ان الاقتصاد يعاني من بطالة و كساد و نقص في الاستثمار يؤدي الى تناقص معدل تراكم رأس المال بل تأكل ما موجود منه و يخلق اثرعكسي على معدل نمو الاقتصاد (2)

ت. بما ان الحكومة اليونانية تبنت التمويل بالعجز من خلال اصدار السندات الحكومية فكان ينبغي لها ان تشجع الزيادة في الادخار بمقدار العجز في الموازنة العامة من خلال سياسة النقد الرخيص لتشجيع الاستثمار الخاص و تخفيف العبئ عن الدين العام بمعنى ان يكون التوسع النقدي بقصد توليد الدخل لتمويل الانفاق الحكومي و الذي يشبع الحاجة للسيولة و يؤدي الى زيادة الاستثمار و الاستهلاك بشكل مدروس خلال مرحلة الكساد التي تمر بها اليونان و اوربا و العالم و اذا لم تشبع السيولة فان ذلك سيؤدي الى العكس فيرتفع سعر الفائدة و ينخفض الاستثمار و الاستهلاك و يقود الى البطالة....الخ(3).

ج. المعادلة الضريبية و العجز في الموازنة نسجل في ذلك ما يأتي (4):

1. عندما خفضت اليونان الضريبة سعيا لجذب الاستثمار ومن المفترض ان يحفز الانتاج ولكن الاثر التوسعي لعجز الموازنة كان كبيرا و الاثر الايجابي لخفض معدل الضريبة على الانتاج كان صغير أدى الى:
   أ– ارتفاع الطلب الكلي (الاستهلاك) و التضخم.
   ب– عجز كبير في الموازنة.
   ت– انخفاض الايرادات الضريبة.
2. وعندما حاولت اليونان رفع معدلات الضريبة للحصول على ايرادات لخفض العجز في الموازنة ادى ذلك الى خفض الطلب الكلي و العرض الكلي و انخفض التضخم.
3. عندما حاولت اليونان رفع معدلات الضريبة مع التخطيط للعجز في الموازنة العامة فأن ذلك أدى الى استمرار ارتفاع مستوى العجز في الموازنة العامة رغم رفع معدلات الضريبة بسبب زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي و الامر مستمر سواء رفعت الايرادات الضربية ام خفضت و لان عجز الموازنة يفترض انه يدعم الاقتصاد مما يرفع الطلب الكلي و يرفع معدلات الضريبة ولكنه سيقود الى انخفاض العرض الكلي الحقيقي و هذا يسمى الاثر المزدوج (ارتفاع الطلب مع ارتفاع معدلات الضريبة)بسبب التضخم مع ارتفاع الدخل النقدي و انخفاض الدخل الحقيقي بسبب الاثر السلبي لارتفاع معدلات الضريبة على العرض أدت هذه السياسة الى تضخم و انكماش في الانتاج مع معدل نمو بطئ .

---

(1) مايكل أيد جمان, الاقتصاد الكلي, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض1999,ص ص534-536.
(2) سامي خليل, نظرية الاقتصاد الكلي, وكالة الاهرام للتوزيع, الكويت,1999,ص ص470-472.
(3) المصدر السابق نفسه
(4) جيمس جوارتبي و ريجارد استروب, مصدر سابق,ص ص 344-339.
(5)

4. والمعروف ان هناك رأيين في خفض الضرائب:

أ- أن المعدلات المنخفضة في الضريبة تؤدي الى خفض كبير في الايرادات الضريبة في الاجل الطويل (خفض الضريبة ⟵ تنمية القاعدة الضريبة ⟵ دفع النمو)

ب- رأي كينز ان خفض كبير في الضريبة يؤدي الى انخفاض كبير في المعدلات الضريبة وعجز ضخم في الموازنة العامة و ارتفاع في معدل التضخم. والحقيقة ان اليونان وقعت ضمن رأي كينز لانها عجزت على تحريك العرض من خفض الضرائب لان التوقعات و الشائعات و تقيم وكالات التصنيف و زيادة الانفاق الحكومي ساهم في عدم قدرتها على تشجيع الاستثمار بل وتوقف حركة الائتمان الاستثماري و هروب رؤوس الاموال و زيادة السحب من الارصدة المصرفية ما اوقعها في ازمة سيولة اضطرتها الى الدين بشكل مستمر.

الاستنتاجات:

ازمة اليونان تلخصت بوجود عجز كبير في الموازنة العامة و دين عام كبير قدتعجز عن تسديده نظرا لكساد و تباطئ النمو الذي يعاني منه الاقتصاد اليوناني عليه وبناءا على تحليل الازمة فيها نستنتج:

1. ان عجز الموازنة العامة في اليونان عجزا مركبا فهو هيكلي لعدم تغطية الايرادات للنفقات العامة و هو جاري لتصاعد النفقات العامة عن الايرادات وهو دوري سببته ازمة 2008 وهو عجز فوائد لتراكم الدين العام و تراكم فوائده.
2. الناتج المحلي الاجمالي بدأ بالانخفاض منذ عام 2008 مع الازمة العالمية ومن ثم انخفضت مكوناته و ادى الى انخفاض معدل التضخم و ارتفاع معدل البطالة.
3. وجود مشاكل مزمنة في الاقتصاد اليوناني بعضها سببه شروط الانضمام للاتحاد الاوربي و بعضها يعود لعدم الكفاءة الاقتصادية .
4. وجود دين عام مرتفع وهذا الدين و فوائده يضغط بشكل مباشر على الموازنة العامة و يعرقل اي اصلاحات مالية لتخفيض العجز و يفشل اي خطط لتحفيز الاقتصاد وينذر بالعجز عن سداد الديون.
5. اختلاف البيانات الصادرة من الحكومة اليونانية و كذلك الصادرة من المكاتب الاحصائية الاوربية لحجم الدين ومع ذلك الاختلاف فان الدين الحكومي اليوناني كبير.
6. خطط الانقاذ وحجم شروطها لمنح قروض جديدة لليونان هي لا تعالج المشكلة بل تزيد الدين دينا جديدا و رغم ذلك فهي قليلة لا ترتقي الى احتياجات بلد مثل اليونان.
7. الشروط التي وضعت لمنح اليونان قروضا جديدة هي شروط تعسفية و كأنها تعاقب اليونان بفرض سياسة التقشف و غيرها مع انخفاض ايرادات اليونان و هروب رؤوس الاحوال و السحب الكبير من الارصدة و ارتفاع البطالة فلن تستطيع اليونان الاستمرار بالتقشف دون ان يكون هناك اثار جانبية كالمظاهرات و الاعتصامات و سقوط الحكومة.

8. هناك محاور اخرى ساهمت في تفاقم ازمة اليونان كأهمال مصادر اخرى للثروة و التخفيض الائتماني لوكالات التصنف و الضغط الاوربي و الاعلام و الاشاعات و التوقعات التشاؤمية التي يقف خلفها المضاربون و الحروب التجارية الخفية و السياسة المالية اليونانية التي جعلتها تقع ضحية للتامين و الضمانات التي قد تكون مدبرة فلا يمكن استردادها.

التوصيات:

الاقتصاد اليوناني شبه رأسمالي مع وجود قطاع عام كبير يساهم بنصف الناتج القومي الاجمالي وقد تعرض الى ازمة مالية في ابريل 2010 عندما طلبت اليونان قروضا من اوربا و صندوق النقد لكي تتجنب الافلاس وعدم سداد ديونها السابقة مما ادى الى ارتفاع جنوني بأسعار الفائدة للسندات اليونانية و ادى الى زيادة حجم الدين العام مع ارتفاع عجز الموازنة العامة و زيادة المخاوف من انتقال الازمة الى باقي دول اليورو ومما ولد فكرة خروج اليونان من منطقة اليورو , لذلك قدمت اوربا وصندوق النقد قروض لليونان مقابل شروط تقشفيه كحل اوربي و لكن هل هناك حلول اخرى؟ سنحاول ان نطرح بعض الحلول:

1. بما ان ابرز مشاكل اليونان هو نقص الايرادات فعلى اليونان البحث عنها في ما موجود على ارضها و كالتالي:
   أ. وجود النفط و الغاز الذي لم يستغل و لم يتم استثماره سواء كان في البر او البحر.
   ب. وجود المعادن النفيسة النادرة مثل الفضة و الحديد و بنوعية جديدة غير موجودة في باقي دول العالم.
   ت. العوده الى الزراعة الاستراتيجية التي تركتها بسبب شروط الانضمام .
   ث. اعادة انعاش السياحة فهي تمثل نصف الناتج المحلي الاجمالي اليوناني.
   ج. تنظيم الجهاز الضريبي و اعادة تشريع القوانين الضريبة بحيث لا تستثنى مافيات المال منها ويدفعها الفقراء.
   ح. السماح لليونان بالاقتراض من الصين و دول اسيوية اخرى.
2. الاستثمار: وبما ان رؤوس الاموال هاجرت من اليونان فيمكن البحث عن مصادر اخرى استثمارية فاعله مثل:
   أ. يمكن للصين او دول اسيوية اخرى او حتى امريكا ان تقوم بعملية الاستثمار في اليونان اذا سمحت بذلك اوربا و وفق حاجة اليونان وما هو ممكن فيها و يكون الاستثمار مباشر لكي تتجنب ديون جديدة.
   ب. خفض سعر الفائدة الى ادنى حد ممكن وهذا يأتي بطريقتين:
   1. قرار اوربي 2. ايقاف الحملات الاعلامية حول الاقتصاد اليوناني وما يرافقه من موجات تشاؤمية تؤثر على اسعار السندات و الفائدة.
   ت. تخفيف القيود المفروضة على الاقتراض سواء كانت تلك القيود قانونية او عنصرية(من حيث الجنسية).
   ث. منح او ايجاد فترة سماح لسداد القروض كأن تكون سنة او سنتين لاعطاء فرصة للعمل و الربح ثم التسديد و ان هذا الوقت يمنح ايضا للحكومة اليونانية كفترة سماح تستعيد بها انفاسها وترتب اوضاعها ثم تعود للتسديد مع هيكلية تلك الديون او الغاء فوائدها او جزء من الديون.

ج. ايقاف حركة الخصخصة بالبيع لانها ستؤدي الى انقراض رأس مال الشعب اليوناني و الاتجاه نحو الخصخصة بالايجار فهي ستوفر مال سنوي او شهري دائم مع الاحتفاظ بالاصول ملكا للشعب اليوناني.

3. ضبط المضاربة على اليورو و على السندات اما من خلال المراقبة او من خلال القوانين ذلك سيقود الى عودة الاسعار الى طبيعتها و الاسواق الى ثقتها باليورو و بالأئتمان ومن ثم يعود بالنفع على اليونان واقتصادها فيتحرك و يخرج مما هو فيه .
4. الضغط على وكالات التصنيف بالحد من تقييماتها التي تقلق الاسواق و الحقيقة انا كباحثه اقتصادية ضد مثل هذه الوكالات و ادعوا الى النضال من اجل اغلاقها لانها احد ادوات الازمة بل. أشك على انها هي من يخلق تلك الازمات و يعتاش عليها باطلاقها التصنيفات للبلدان و التي تؤدي الى اضطراب الاسواق و فقدان الثقة بالاقتصادات مما ينعش التوقعات و التحليلات التي تغذي المضاربة فتولد الازمة (وبالتالي هي احد ادوات الحروب التجارية).
5. هناك حلول متطرفة و حلول أخرى:

أ. بقاء اليونان في منطقة اليورو وهذا ما عملت عليه اوربا بخطط انقاذ تتضمن منح قروض جديدة لليونان مع شروط متشددة مثل التقشف و زيادة الضرائب في اليونان و غيرها كما عملت اوربا في اخر اجراء لها انها اقرت آليه موحدة لمراقبة المصارف و اعادة رسملة البنوك الاوربية وخفض سعر الفائدة من خلال اتحاد نقدي و ايجاد و سائل لدعم و تحفيز النمو في منطقة اليورو و دعم سياسات التشغيل للشباب و غيرها من القرارات التي تزيد من توحيد اوربا و تمنع خروج اليونان من منطقة اليورو و على الرغم من تطرف شروط الاقراض هذه الحلول التي تبنتها اوربا تحتاج الى كثير من الجهد .

ب. خروج اليونان من منطقة اليورو و في هذا مصلحة لليونان و ضرر كبير لأوربا عكس النقطة (ا) فالعودة الى الدراخمة سيهئ لليونان فرص كبيرة من فروق العملات مع الدراخمة التي توفر لها سيولة وقدرة تنافسية للصادرات و مرونة واسعة في السياسة النقدية (مثل طبع عملة او تغير عمله) و غيرها.

ت. وأقترح حل ثالث ان تبقى اليونان في منطقة اليورو ولكن بإستخدام عملتين تحضى بقانون و قبول عام في اليونان وهي اليورو و الدراخمة فيوفر لها سيولة و حركة نقدية واسعة و فروقات التحويل بين العملتين....الخ ولو لفترة حتى تسدد ديونها و تستعيد عافيتها الاقتصادية و اعتقد ان هذا معمول به بشكل او بأخر في بريطانيا.

ث. هناك من طرح الانسحاب المؤقت من منطقة اليورو فتحصل اليونان على ما اشر في الفقرة (ب).

6. السؤال الملح هنا ألا يوجد لليونان احتياطات صعبه من عملات اجنبية و ذهب وغيرها؟ لا اعلم الاجابة الموجبة , يمكن ان تحل مشكلة اليونان بالسحب منها او بالرهن او البيع.
7. اليونان كانت ضحية لضمانات لاتسترد بسبب نكث اصحابها عن تنفيذ عقود او قروض معينه كانت الحكومة ضامنه ادعو , الى ملاحقة تلك العقود او القروض و اصحابها المضمونة من القطاع العام و مقاضاتهم ليخفف جزء من الدين على الحكومة .

8. أخيرا لايخرج اليونان من أزمتها سوى أبناءها فالتركيز على العامل الوطني مهم لتجاوز الازمة و شحن المشاعر الوطنية لليونانيين لتحمل المرحلة و تجاوزها من خلال الاعلانات و البرامج الفضائية وحتى الاشاعة و على الحكومة ان تستنهض ذلك الجزء الموجود في كل انسان وهو حبه لوطنه و بقاءه سالما. الى جانب جهودها بالعودة الى القطاع الحقيقي و الابتعاد عن القطاع المالي , فالاقتصاد الحقيقي هو الضمان للأمم من تلك الازمات المالية التي تشتعل بسرعة بسبب المضاربة على السندات او العملات او غيرها.
9. ربما استخدام و سائل غير تقليدية ولا رسمية قد يساعد اليونان وهي اجراءات انا اجزم انها معمول بها في كل الدول و لكن غير معلنه مثل استخدام القطاع الخاص للدخول بالمضاربة المضادة او الاشاعة المضادة او حتى الحيلة و الخدع و التواطؤ او باستخدام المشتقات المالية لعدد من الاغراض منها ادارة المخاطر و الضمانات و التحكم في الاسواق و تحديد حصص الاسواق من الاموال و السيطرة عليها و على المضاربة و على حركة الاموال المعلنه من خلال دخول السوق السوداء و السيطرة عليها فكل ذلك يستخدمه القطاع الخاص في الخفاء و الذي يفسر لنا اختفاء المليارات من الاسواق فنطرح السؤال التالي: إذا كان الجميع خاسرو الجميع مدين فمن هو الرابح ؟ ومن هو الدائن؟وأين ذهبت تلك المليارات؟

المصادر:

اولا: الكتب

1. أدوين مانسفيلدوناريمان بيهرافيش, علم الاقتصاد, مركز الكتب الاردني, الاردن,1988.
2. الفردزيمون, الحياة العامة اليونانية السياسية و الاقتصاد في اثينا في القرن الخامس,ترجمة عبد المحسن الخشاب, المركز القومي للترجمة, القاهرة,2009.
3. بول أي ساموبلسون ووبليام دي هاوس, علم الاقتصاد, مكتبة لبنان ناشرون بيروت, 2006.
4. جوزيف دانيالز و ديفيدفانهوز, اقتصاديات النقود و التمويل الدولي, ترجمة محمود حسن حسين و مراجعة و نيس فرج عبد العال, دار المريخ, الرياض,2010.
5. جيمس جوارتيني و ريجارد أستروب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, دار المريخ, الرياض,1999.
6. خالد واصف الوزني, واحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق, دار وائل للنشر و التوزيع , الاردن ,2007.
7. رمزي زكي, الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث , دار سينا للنشر , القاهرة,1992.
8. سالم محمد عبود, الازمة المالية العالمية و مستقبل اقتصادات الحياة , دار الدكتور للطباعة و التنضيد الالكتروني, بغداد,2011.
9. سامي خليل , نظرية الاقتصاد الكلي, وكالة الاهرام للتوزيع, الكويت ,1994.
10. عادل حشيش ,أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام, دار المعرفة الجامعية, القاهرة,1997.
11. عوض فاضل, النقود و البنوك , دار الحكمة للطباعة و النشر , الموصل ,1990.

12. عوض فاضل ,نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية و المالية و الاقتصادية طباعة جامعة النهرين, بغداد,2003.
13. مايكل أيد جمان, الاقتصاد الكلي, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر,الرياض,1999.

ثانيا: الدراسات و التقارير

1. تقرير مؤسسة البحوث الاقتصادية و الصناعية (IOBE), حول الاقتصاد اليوناني ديسمبر 2009.
2. تقرير المفوضية الاوربية , قروض اليونان,2011
3. تقرير المفوضية الاوربية , قروض اليونان,2012
4. تقرير مكتب الاحصاء الاوربي يورستتات 2012.
5. تقرير مكتب الاحصاء الاوربي يورستتات 2011
6. تقرير مكتب الاحصاء الاوربي يورستتات 2010.
7. تقرير مكتب الاحصاء الاوربي يورستتات 2009.
8. تقرير البنك الدولي 2011.
9. تقرير البنك الدولي 2008.
10. خطة برنامج الاستقرار و التنمية القائم على التحديث, وزارة المالية اليونانية ,2010.
11. عبد اللطيف درويش, الازمة المالية اليونانية.....جذورها و تداعياتها,مركز الجزيرة للدراسات, السعودية, 2012.
12. ميخالس فاسيلياذيس , بيئة الاستثمار و الاعمال في اليونان, دراسة صادرة عن الغرفة العربية اليونانية للتجارة و التنمية, مؤسسة البحوث الاقتصادية و الصناعية (IOBE), اثينا , 2010.

ثالثا: الصحف

1. ثناء فؤاد عبدالله, اوربا تعاملت مع ازمة اليونان تحت شعار (انا ومن بعدي الطوفان), جريدة القاهرة الاسبوعية, وزارة الثقافة المصرية , العدد 630 في 30\7\2012.
2. جريدة الشرق الاوسط الدولية, العدد 8760, لندن في 22ديسمبر 2008.
3. عبد الستار بركات, موديز تخفض التصنيف الائتماني لليونان, صحيفة الاهرام, العدد 45744, السنة1136في 14 مارس2012 .

رابعا: المقابلات التلفزيونية

1. التلفزيون الالماني الناطق بالعربية في 25\7\2012 عن تخفيض التصنيف الائتماني لألمانيا.
2. حنا آدم , *آثار الازمه الماليه تعود مجددا الى منطقة اليورو , أبناء موسكو في 2012/1/16*
3. كوستانديوس ميخالوس , رئيس غرفة تجارة اثنا, في مقابلة مع الجزيرة نت اجراها شادي الايوبي اثينا, 2011.

خامسا : الانترنيت

1. - اوربا تقرر مساعدة اليونان لانقاذ اليورو http;\\www.alkhbar.com/35726,2011
2. حسن سوالمه , أزمه اليونان , سوق عمان للاوراق الماليه في 2012/5/29
.http:\\ www.ammun .stock.com
3. *مارتن فيلد شناين , أستاذ العلوم الاقتصاديه في جامعة هارفورد , لماذا ستتوقف اليونان عن سداد ديونها , الصحيفه الاقتصاديه الالكترونيه , العدد 6045 في 30\4\2010.*
4. منطقة اليورو تواجه عواقب خفض التصنيف الأئتماني و تجدد ازمة اليونان, المجلة الاقتصادية الالكترونية, الشركة السعودية للأبحاث و النشر, العدد 6670 في 10 يناير2012.

5. http:\\ee.europa.eu/economy Finance/eu-borrower/greek-loan Fncility\index en-html
6. Nights spent in tourist accommodation establishments- regional annual data, http://epp.eurostat.ee, Europa. en /(2010). Retrieved 19 May 2011
7. -http://www. bld. de\BILD\politik\ writ…….den – hilfe. html
8. http://www.olympics.org.altens.2004 summer olympics

سادسا: المصادر الاجنبية

1. - The world bank, world development Indicators database. 1 july, 2009 Gross domestic product 2008, 2011.
2. - The Economic Adjustment program me for Greece, European ,(fifth Review- October 2011).

Eurostat statistics , DECD,2009 =

3 - Eurostat ,General government grossdebt April 2012.
4 . Eurostat. Retrieved 19 october 2011.
5 .Eurostat, Retrieved 19 october 2011.
6 . Ecomomic out look, no,86,OECD. November 2009.
7 . Economic forecast Autumn 2009.
8 .Eurostat, Government finance statististics,2009.
9 . Government revenue, expenditure and main aggregates, Eurostat April 2012.
- Greece activates E45bn Eu/IMF loans 10
11 Real GPD growth rate . volume : pereentage change on Eurostat, previous year, April 2012